١٥٢

دولة الرئيس نبيه بري المحترم الاسباب الموجبة لإقتراح القانون المعجل المكرر
لتعديل القانون ٢٠٢١/٢٤٢

١- بالنظر إلى أن الاسباب الموجبة التي أفضت إلى صدور القانون رقم ٢٠٢١/٢٤٢ تاريخ١٦/٧/ ٢٠٢١ والمنشور في الجريدة الرسمية ملحق العدد /٢٩/ تاريخ ٢٠٢١/٧/٢٢ لا زالت مستمرة والتي جاء فيها

أ- نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان والعالم ، وحالة التعبئة المعلنة من قبل الحكومة بسبب جائحة كورونا ولضرورة العجلة القصوى ، وتردي الاوضاع الاقتصادية والامنية ولدواع وطنية ووظيفية ما يوجب إقرار إقتراح القانون المعجل المكرر هذا.

ب- ولما كان إصدار مراسيم الترقية قد تأخر في ظل الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد .

ج - ولما كان إقتراح هذا القانون المعجل المكرر من شأنه إنفاذ الاوضاع الاقتصادية والمالية وكذلك ينعكس إيجاباً على حسن اداء الادارة الامنية مما ينسجم مع الخطط الاصلاحية للحكومة ويواكب خطط تطوير وتفعيل الحفاظ على الوضع الامني وتعزيزاً للاجراءات الامنية المطلوبة في أيامنا هذه .

٢- ونظرا الى انه وبعد نفاذ هذا القانون ,صدرت مراسيم وقرارات وضعت ضباط عقداء من مختلف الاسلاك العسكرية والامنية على جداول الترقية لرتبة عميد إعتباراً من ٢٠٢٢/١/١ لم يشملهم القانون ٢٠٢١\٢٤٢

باحكامه, وقد تعذر ترقية هؤلاء الضباط العقداء بتاريخ ٢٠٢٢/١/١ بسبب عدم ترقية زملائهم الموضوعين على جداول الترقية لعامي ٢٠٢٠و٢٠٢١المشمولين بالقانون ٢٠٢١/٢٤٢ , الامر الذي من شانه الاخلال بمبداء المساواة بين الافراد والذي يقتضي معه إخضاع جميع الاشخاص الذين هم في ذات الاوضاع الوظيفية إلى ذات القواعد القانونية دون أي تفريق أو تمييز .

٣-ولما كانت الكلفة المالية لاقتراح هذا القانون زهيدة جداً ولا تؤثر على المالية العامة .

لذلك وسنداً لاحكام المادة /١١٧/ من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتقدم بإقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى اضافة فقرة الى المادة الوحيدة التي يتالف منها القانون ٢٠٢١\٢٤٢أملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره .

15/2/2022

إقتراح قانون معجل مكرر
حول تعديل القانون ٢٠٢١/٢٤٢ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦

يضاف الى المادة الوحيدة التي يتألف منها القانون ٢٠٢١/٢٤٢ النص التالي :

((ويطبق هذا القانون على الحالات المشابهه التي تطرأ بعد ٢٠٢٠\١\١ ولحين عودة ترقيات العقداء الى مسارها الاعتيادي))

النائب اللواء [illegible]